

الْجَلَّذُ الْجُزَّارُيِّ إِلْلَقْنَابِوْنَ وَالْعَكِّرَالَةِ

عدد خاص بالدفع بعدم دستورية القوانين

الدفع بعدم دستوريـة القوانيــن

في القانون الجزائري والقانون المقارن



2437-835 :Lasy

الدفع بعدم دستورية القوانين

مداخلات الندوة الوطنية
المنظمة من طرف
وزارة العدل، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية
بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"
الجزائر العاصمة
يومي 10 و11 ديسمبر 2018

الفهرس

07	كلمة مدير المجلة	
11	المحور الأول: معالجة الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف قاضي الموضوع	
	الدفع بعدم الدستورية أمام قاضي الموضوع (باللغة العربية)،	•
13	عبد الكريم دعلاش، رئيس مجلس قضاء قسنطينة	
	المسألة الدستورية الأولية (باللغة الفرنسية)،	•
31	ماري إيمي بيرون، رئيسة نقابة المحامين بباريس	
	معالجة المسألة الدستورية الأولية من قبل قاضي الموضوع (باللغة الفرنسية)،	•
39	سيرج بورتلي، رئيس غرفة سابق بمحكمة الاستئناف (فرنسا)	
61	المحور الثاني: معالجة الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف الجهات القضائية العليا	
(ā .	الإجراءات المطبقة أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة في مادة الدفع بعدم الدستورية (باللغة اله	
63	محمدي روابجي، رئيس غرفة بمجلس الدولة	
/-		
ىيە)،	الإجراءات المطبقة أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة في مادة الدفع بعدم الدستورية (باللغة الفرنس محمدي روابجي، رئيس غرفة بمجلس الدولة	•
/9		
	معالجة الدفع بعدم الدستورية من طرف محكمة النقض بدولة الغابون (باللغة الفرنسية)،	•
91	جرمان نقيما، رئيس غرفة بمحكمة النقض (الغابون)	
	معالجة الدفع بعدم الدستورية من طرف الجهات القضائية العليا (باللغة الفرنسية)،	•
95	إدريسا سو، قاضي، دكتور في القانون العام، مستشار مساعد بالمحكمة العليا بالسنغال	

107	المحور الثالث: معالجة الدفع بعدم دستورية القوالين من طرف المجلس الدستوري
109	المحاكمة الدستورية: إجراءات الدفع بعدم الدستورية أمام المجلس الدستوري (باللغة العربية)، محمد ضيف، الأمين العام للمجلس الدستوري
123	المسألة الدستورية أمام المحكمة الدستورية الاسبانية(باللغة الاسبانية)، مِيقال هِرْنانْدِيزْ سِيرْنا، عضو في المحكمة الدستورية بإسبانيا
139	المحور الرابع: تأثير الدفع بعدم دستورية القوانين على سير المحاكمة
141	آثار الدفع بعدم الدستورية (باللغة العربية)، مسعود شهوب، أستاذ في القانون بجامعة قسنطينة ومحامي
169	آثار المسائل الأولية على النزاع القائم أمام قاضي الموضوع والنقض(باللغة الفرنسية)، بُيِير نيهولْ، قاضي بالمحكمة الدستورية، بلجيكا، أستاذ بكلية الحقوق، الجامعة الكاثوليكية لوفان، بلجيكا
185	آثار الدفع بعدم الدستورية على سير العدالة (باللغة الفرنسية)، أَنْدْري كابانيسْ، أستاذ شرفي، جامعة تولوز1 كابيتول، فرنسا

المحور الأول معالجة الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف قاضي الموضوع

Axe I
Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité
par les juridictions de fond

الدفع بعدم الدستورية أمام قاضي الموضوع

عبد الكريم دعلاش، رئيس مجلس قضاء قسنطينة

ملخص

تتضمن هذه المداخلة قراءة مركزة لأحكام القانون العضوي الصادر في 02 سبتمبر 2018 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، مع حصر التحليل في الأحكام المتعلقة بقضاء الموضوع، معتمدا منهجية التساؤل حول أبعاد هذا النص التشريعي والإشكالات التي قد يثيرها تفسيره.

وقد بيّن صاحب المداخلة جهات قضاء الموضوع التي يثار أمامها الدفع بعدم الدستورية، مع شرح مدى جواز ذلك أثناء الخصومة التحكيمية، كما تعرض لأطراف الدعوى الذين لهم الحق في إثارته مع مناقشة الوضعية الخاصة بالنيابة.

وقد حلل في المقال أبعاد النص القانوني الذي حدد الشروط التي يتعين توافرها في الدفع بعدم الدستورية والكيفيات العملية لضبطها وإثبات توفرها، ولاسيما شرط الجدية في الدفع وسلطة القاضي التقديرية في ذلك.

وفي النهاية يتناول المقال الجانب الإجرائي سواء فيما يتعلق بشكليات تقديم الدفع وعمل قاضي الموضوع أو مصير الدعوى في حالة إخطار المحكمة العليا أو مجلس الدولة به.

Abstract¹

Cette communication présente une lecture ciblée des dispositions de la loi organique du 2 septembre 2018 qui détermine les conditions et modalités d'application de l'exception d'inconstitutionnalité. Elle limite l'analyse aux dispositions relatives au juge de fond, en adoptant une démarche d'interrogation sur la portée de ce texte législatif et les problématiques d'interprétation qu'il pourrait soulever.

L'auteur fait état des juridictions de fond devant lesquelles l'exception est soulevée en s'interrogeant sur l'inclusion ou non des juridictions arbitrales. Il a également abordé le droit des parties à la soulever et la situation particulière du Ministère Public.

L'article analyse la portée des dispositions ayant fixé les conditions pour soulever l'exception, ainsi que des modalités pratiques pour les identifier dans le cas d'espèce, et en apporter la preuve. Il en est ainsi par exemple de la condition de caractère sérieux et du pouvoir discrétionnaire du juge.

En fin, il aborde l'aspect procédural relatif soit aux formalités de soulèvement de l'exception, de la fonction du juge de fond ainsi que du sort de l'instance dans le cas de la saisine de la Cour Suprême ou de Conseil d'Etat.

⁻ ملخص معد من طرف المجلة الجزائرية للقانون والعدالة.

La question prioritaire de constitutionnalité

Marie-Aimée PEYRON Bâtonnier de l'Ordre des Avocats de Paris

Abstract1

Cette communication présente un panorama sur la question prioritaire de constitutionnalité (QPC) dans le droit français. Elle revêt un intérêt pour le lecteur algérien en ce qu'elle soulève, indirectement, des questions propres aux traits essentiels du droit algérien en la matière.

L'auteure, après avoir souligné l'importance de la QPC qui permet aux justiciables de peser sur leurs droits et libertés, met en exergue les conditions de son application aux dispositions législatives critiquées, la notion de droits et libertés, les trois conditions exigibles, les règles de procédure devant le juge de fond et de cassation.

Elle termine par une présentation de la procédure suivie devant le Conseil Constitutionnel et les effets de ses décisions.

ملخص

تتضمن هذه المداخلة عرضا عاما للدفع بعدم دستورية القوانين في التشريع الفرنسي، وتكتسي أهمية معتبرة للقارئ الجزائري على اعتبار أنها تثير بشكل غير مباشر مسائل تهم القانون الجزائري في الموضوع، لاسيما في خطوطه العريضة.

لقد ركزت صاحبة المداخلة منذ البداية على أهمية الدفع بعدم دستورية القوانين الذي يسمح للمتقاضين باحتلال مكانة في تفعيل حقوقهم وحماية حرباتهم. وبعد ذلك تعرضت لشروط تطبيقها على النصوص التشريعية، ولمفهوم الحقوق والحربات وللشروط الثلاثة المطلوبة لإثارة الدفع، وأخيرا للإجراءات المتبعة أمام قاضى الموضوع وقاضي النقض.

وتختتم المداخلة بعرض عن الإجراءات المتبعة أمام المجلس الدستوري وآثار قراراته.

¹⁻ Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

L'application de La question prioritaire de constitutionnalité par les juridictions de fond (1)

Serge PORTELLI, Ancien président de chambre à la Cour d'appel (France)

Abstract 2

La présente communication traite des circonstances ayant accompagné le développement de la QPC en droit français et sa mise en œuvre par les juridictions de fond depuis 2010 date de son introduction.

L'auteur, après avoir constaté les similitudes concernant les règles régissant la QPC en droit algérien et français, détaille la différence de taille propre au système français: il s'agit du contrôle de conventionalité. Pour ce, il démontre comment le contrôle de conventionalité a pris de l'essor au dépens du contrôle de constitutionnalité et ses conséquences sur le rôle du juge de fond. Il étaye son argumentation par des décisions de justice et du Conseil Constitutionnel et de la CEDH.

Dans un second temps, l'auteur illustre le démarrage de la QPC, en France, par des exemples pratiques accompagnés de statistiques relatant le nombre de saisines de la cour de cassation et de renvois devant le Conseil Constitutionnel.

ملخص

تعالج هذه المداخلة الظروف التي رافقت تطور الدفع بعدم دستورية القوانين في القانون الفرنسي وكيفية تطبيقه من طرف قضاة الموضوع منذ سنة 2010 تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

بعد أن عاين صاحب المداخلة، التشابه بين أحكام القانون الفرنسي والقانون الجزائري بخصوص الدفع بعدم الدستورية، شرح بالتفصيل الاختلاف الجوهري الذي يتميز به النظام الفرنسي: الذي هو عبارة عن رقابة تطابق القانون المحلى مع القانون الاتفاقي. لأجل ذلك يبيّن كيف حظيت الرقابة الاتفاقية بالأولوية على الرقابة الدستورية مع نتائج ذلك على دور قاضي الموضوع .يدعم استدلاله بقرارات صادرة عن الجهات القضائية أو المجلس الدستوري والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

يوضح صاحب المقال، في مرحلة ثانية، كيفية انطلاق العمل بالدفع بعدم دستورية القوانين بفرنسا، بأمثلة عملية مدعمة بإحصائيات حول عدد إخطارات محكمة النقض والإحالات إلى المجلس الدستوري.

²- Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

¹- Titre de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

المحور الثاني معالجة الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف الجهات القضائية العليا

Axe II Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par les juridictions suprêmes

الإجراءات المطبقة أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة في مادة الدفع بعدم الدستورية أ

محمدي روابعي، رئيس غرفة بمجلس الدولة

ملخص2

بثير الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين المسألة المتعلقة بإجراءات إخطار المحكمة العليا ومجلس الدولة من طرف قاضى الموضوع، كما يثير مسألة قرار الإحالة وآثاره على الدعوى القائمة.

قام صاحب المقال، عن طريق تحليل مركز لأحكام القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، بإظهار الأحكام الرئيسية واستنتاج حالات عملية محتملة الحدوث خلال الخصومة القضائية. وقد بيَّن في ذلك ما يميز الإجراءات أمام المحكمة العليا وتلك المعمول بها أمام مجلس الدولة.

وفيما يخص إعداد قرار إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري، قام صاحب المقال بعد التذكير بأحكام القانون العضوي، بإبراز كيفيات التطبيق، لاسيما تلك التي سكت عنها القانون العضوي، والتي استخلصها تطبيفا للنص الذي يحيل إلى أحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

Abstract 2

Le traitement de l'exception d'inconstitutionnalité soulève la question relative aux règles de saisine, par le juge de fond, des deux hautes juridictions (Cour Suprême et Conseil d'Etat), ainsi que de l'arrêt qui en sera rendu et de ses effets sur le cours de l'instance pendante.

L'auteur procède, par une analyse ciblée des dispositions de la loi organique n° 18-16 du 2 septembre 2018, pour relever les aspects essentiels et en déduire les situations pratiques probables au cours d'une instance, tout en soulignant ce qui caractérise les procédures devant l'une ou l'autre des hautes juridictions.

Concernant l'élaboration de l'arrêt de renvoi au Conseil Constitutionnel, l'auteur après avoir rappelé les dispositions de la loi organique, met en exergue les modalités d'application, notamment celles tues par le texte, mais déductibles en application de la disposition général de renvoi aux règles du CPP et du CPCA.

تجدون الترجمة المختصرة إلى اللغة الفرنسية، من طرف صاحب المقال، ضمن هذا العدد من المجلة.

طخص معد من طرف المجلة الجزائرية للقانون والعدالة.

Procédure applicable devant la Cour Suprême et le Conseil d'Etat en matière d'exception d'inconstitutionnalité (1)

Mohammadi ROUABHI président de chambre au Conseil d'Etat

Abstract 2

Le traitement de l'exception d'inconstitutionnalité soulève la question relative aux règles de saisine, par le juge de fond, des deux hautes juridictions (Cour Suprême et Conseil d'Etat), ainsi que de l'arrêt qui en sera rendu et de ses effets sur le cours de l'instance pendante.

L'auteur procède, par une analyse ciblée des dispositions de la loi organique n° 18-16 du 2 septembre 2018, pour relever les aspects essentiels et en déduire les situations pratiques probables au cours d'une instance, tout en soulignant ce qui caractérise les procédures devant l'une ou l'autre des hautes juridictions.

Concernant l'élaboration de l'arrêt de renvoi au Conseil Constitutionnel, l'auteur après avoir rappelé les dispositions de la loi organique, met en exergue les modalités d'application, notamment celles tues par le texte, mais déductibles en application de la disposition général de renvoi aux règles du CPP et du CPCA.

ملخص 2

يثير الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين المسألة المتعلقة بإجراءات إخطار المحكمة العليا ومجلس الدولة من طرف قاضى الموضوع، كما يثير مسألة قرار الإحالة وآثاره على الدعوى القائمة.

قام صاحب المقال، عن طريق تحليل مركّز لأحكام القانون العضوى رقم 18-16 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، بإظهار الأحكام الرئيسية واستنتاج حالات عملية محتملة الحدوث خلال الخصومة القضائية. وقد بيِّن في ذلك ما يميز الإجراءات أمام المحكمة العليا وتلك المعمول بها أمام مجلس الدولة.

وفيما يخص إعداد قرار إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري، قام صاحب المقال بعد التذكير بأحكام القانون العضوي، بإبراز كيفيات التطبيق، لاسيما تلك التي سكت عنها القانون العضوي، والتي استخلصها تطبيقا للنص الذي يحيل إلى أحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

²- Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

¹⁻le présent article est une traduction succincte, par l'auteur, de l'article en arabe, figurant dans le présent numéro de la Revue.

Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par la Cour de Cassation du Gabon

Nguema- GERMAIN, Président de Chambre à la Cour de cassation (Gabon)

Abstract 1

Le présent article rend compte des règles de procédure qui régissent l'exception de constitutionalité dans le droit du Gabon. Celle-ci y est introduite depuis 1991.

Après avoir délimité le domaine d'application de l'exception d'inconstitutionnalité, l'auteur met en relief les deux périodes que son régime juridique a connu: dans une premier période, elle était soumise à un filtre unique assuré par la juridiction devant laquelle l'exception est présentée. Cependant, et en faveur de la révision constitutionnelle de 1997, ce filtre unique a été supprimé, l'exception s'en trouve ainsi transmise directement à la Cour Constitutionnelle en l'absence de tout examen préalable de son caractère sérieux.

L'article relève, à ce titre, les inconvénients de cette réforme à savoir l'utilisation de cette procédure comme manœuvre dilatoire et l'encombrement du rôle de la Cour Constitutionnelle par des demandes dénuées de tout caractère sérieux.

ملخص

يَتناول هذا المقال بالشرح المبادئ الإجرائية التي تحكم الدفع بعدم الدستورية في النظام القانوني لدولة الغابون، والذي شرع في العمل به منذ سنة 1991.

وبعد أن تعرض صاحب المقال لمجال تطبيق الدفع بعدم الدستورية، ركّز على المرحلتين اللتين مرّ بهما نظامه القانوني، إذ كان يخضع في مرحلة أولى لغربلة أو (مصفاة) تقوم بها الجهة القضائية التي يُقدم أمامها الدفع بعدم الدستورية، لكن بعد التعديل الدستوري لسنة 1997 ألغيت هذه المصفاة ليصبح الدفع يحال أمام المحكمة الدستورية تلقائيا دون فحص مدى جديته من طرف الجهة القضائية التي قدم أمامها.

وقد أبرز صاحب المقال عيوب إلغاء المصفاة من حيث استعمال الاجراء قصد المماطلة مؤديا إلى إغراق المحكمة الدستورية بالدفوع التي تفتقر لأي طابع جدي.

¹- Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

Le traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par les juridictions suprêmes

Idrissa SOW, Magistrat, Docteur en droit public, Conseiller référendaire à la Cour Suprême du Sénégal

Abstract

Le présent article propose une approche pour la compréhension des dispositions de la loi organique algérienne relative à l'exception de constitutionalité. Cette approche est basée sur des applications tirées du droit comparé.

A cet effet, et après analyse du cadre formel du traitement de l'exception d'inconstitutionnalité, il a œuvré à démontrer sa nature juridique: moyen de défense au fond à soulever en tout moment de la procédure, et qu'il est examiné par une formation spéciale de la Cour Suprême et du Conseil d'Etat, exclusive de la compétence des autres chambres.

Sur un autre plan, l'auteur, s'appuyant sur des exemples tirés de la pratique des juridictions étrangères, propose les critères à prendre en compte pour conclure que le recours satisfait aux conditions exigées par la constitution et la loi organique. Il s'agit en l'occurrence de la condition tirée de l'applicabilité de la loi critiquée au litige, la condition relative à l'absence de déclaration antérieur de constitutionalité en tenant compte du changement de circonstances, et enfin le caractère sérieux dont il propose des approches pour sa mise en œuvre.

ملخص

يقدم هذا المقال طريقة لفهم أحكام القانون العضوي الجزائري المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين، وذلك عتمادا على التطبيقات المعروفة في الأنظمة القانونية المقارنة.

انطلاقا من هذا الأساس، وبعد أن حلل الإجراءات الشكلية لتقديم الدفع، قام صاحب المداخلة بتبيان طبيعة هذا الإجراء من حيث أن الدفع في الموضوع يقدم في أية مرحلة كانت علها الدعوى القضائية، وأن الفصل في الدفع أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة يكون من طرف تشكيلة متخصصة تُقْصي الغرف الأخرى.

وفي جانب آخر قام بشرح، على ضوء أمثلة من الممارسة في القانون المقارن، للمعايير المعتمدة للقول بتوفر شرط العلاقة بين النص المنتقد والنزاع المطروح، وشرط عدم سبق التصريح بدستورية النص المنتقد بالنظر إلى الاستثناء الوارد في النص المتمثل في "تغير الظروف"، وأخيرا شرط جدية الوجه المثار، الذي يقترح بشأنه مقاربات لفهمه وإعماله.

¹- Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

المحور الثالث معالجة الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف المجلس الدستوري

Axe III
Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité
par le Conseil Constitutionnel

المحاكمة الدستورية إجراءات الدفع بعدم الدستورية أمام المجلس الدستوري

محمد ضيف. الأمين العام للمجلس الدستوري

الخص ا

هدف صاحب هذا المقال إلى تقديم دراسة تحليلية استشرافية لإجراءات الدفع بعدم الدستورية المتبعة أمام الجلس الدستورى، اعتمادا على المقتضيات الدستورية وأحكام القانون العضوي مستندا في ذلك إلى التجارب الفارنة وإلى الملامح الأساسية لمشروع تعديل النظام الداخلي المحدد لقواعد عمل المجلس الدستورى.

وعلى هذا الأساس يُبيّن صاحب المقال أحكام الإحالة أمام المجلس الدستورى، وفيما إذا كان يتعين الأخذ فها بعن الاعتبار التحفظات التفسيرية التى تضمنها رأيه الصادر بمناسبة مراقبة احترام بنود القانون العضوي للستور، كما يبين قواعد المحاكمة العادلة التى يتعين مراعاتها فى الدفع بعدم دستورية الأحكام المتعلقة بآجال البت وتدخل الغير فى إجراءات الدفع بعدم الدستورية وعدم قابلية التنازل عن الدعوى الدستورية وتبليغ القرار. وفى الأخير، يحلل الكاتب حدود اختصاص المجلس الدستورى سواء فيما يتعلق بمراقبة تقدير قاضى الموضوع أو

وفي الأخير، يحلل الكاتب حدود اختصاص المجلس الدستورى سواء فيما يتعلق بمراقبة تقدير قاضى الموضوع أو احترام اختصاصات المشرع أو الالتزام بقيود معينة عند تحديد تاريخ سربان مفعول قرار إلغاء القانون عندما يعتبره مغالفا للدستور .وبنتهى المقال إلى أن آلية الدفع بعدم الدستورية ستؤدى إلى إعادة النظر في مكانة المجلس الدستوري فيما يخص علاقته مع السلطتين التشريعية والقضائية في خدمة الحقوق والحربات.

Abstract

Le présent article présente une étude analytique et prospective de la procédure relative à l'exception d'inconstitutionnalité renvoyée devant le Conseil Constitutionnel. Il procède à l'analyse des dispositions constitutionnelles et de la loi organique, à la lumière du droit comparé et des règles principales contenues dans le projet de règlement intérieur portant sur le fonctionnement du Conseil Constitutionnel.

L'auteur démontre en quoi les règles de renvoi doivent être comprises en tenant compte des réserves d'interprétation émanant du Conseil Constitutionnel, figurant dans son avis de contrôle de la loi organique. Il met en exergue les règles du procès équitable applicables en matière d'exception d'inconstitutionnalité, la question des délais, l'intervention des tiers, le désistement et la notification de l'arrêt.

L'article termine l'analyse en proposant une réflexion sur les limites des prérogatives du Conseil Constitutionnel, que se soit en matière de contrôle du pouvoir discrétionnaire du juge, ou du respect des attributions du législateur, ou bien en matière de considérations à prendre en compte lors de la modulation dans le temps de la décision d'annulation d'une loi. Il conclût pour dire que l'exception d'inconstitutionnalité contribuera à reconsidérer la place du Conseil Constitutionnel dans ses rapports avec les pouvoirs législatif et judiciaire, en faveur des droits et libertés.

ملخص معد من طرف المجلة الجزائرية للقانون والعدالة.

La cuestión de inconstitucionalidad ante el tribunal constitucional español

Miguel Hernández SERN Letrado del Tribunal Constitucional de España

Abstract 1

Le présent article traite de la procédure de l'exception d'inconstitutionnalité (dite question d'inconstitutionnalité) tell qu'elle est pratiquée par le tribunal constitutionnel d'Espagne. L'auteur analyse les règles de procédure et de fond d manière à pouvoir déduire combien en cette matière, le système espagnol est différent d'autres systèmes comparés.

Après avoir signalé que l'exception d'inconstitutionnalité peut être soulevée soit par le justiciable ou d'office par le justiciable ou de la première phase, dite phase d'admission, consiste à vérifier si l'exception soulevée satisfait aux conditions d'admissibilité suivantes: que le texte critique soit une loi ou texte ayant force de loi, et portant atteinte à n'importe quelle disposition de la constitution; que l'exception soulevée à un moment précis de la procédure et qu'elle concerne une disposition déterminante pour la résolution du litige défaut de vice de forme au niveau de la procédure de l'audience au cours de laquelle le renvoi de l'exception est accept (audition de toute les parties par exemple); enfin le caractère sérieux de l'exception.

Si l'exception passe cette phase, elle est admise à l'audience du tribunal constitutionnel où toutes les parties son représentées. L'exception soulevée est notifiée aux chambres du gouvernement, au procureur général de l'Etat, a gouvernement et, le cas échéant, au gouvernement et au parlement de la communauté autonome.

Si la décision du tribunal constitutionnel déclare le texte contrôlé inconstitutionnel, il est retiré du dispositif législat l'inconstitutionnalité peut alors s'étendre, « pour connexité », aux autres dispositions du même texte, bien même qu'elle ne soient pas pertinentes pour le règlement du litige initial.

مص

بنناول هذا المقال موضوع كيفيات معالجة الدفع بعدم الدستورية من طرف المحكمة الدستورية الإسبانية. وقد قام صاحب لنال بتحليل قواعد الإجراءات والموضوع، بما يسمح باستخلاص مدى الاختلاف الذي يميز النظام الإسباني في هذا الموضوع عن انظمة الأخرى.

وقد أوضح المتدخل أن الدفع يثار تلقائيا من القاضي أو بطلب من الأطراف، ويمُرّ أمام المحكمة الدستورية بمرحلتين. المرحلة الأولى مع مرحلة القبول. يُفحص فها مدى توفر الدفع على شروط القبول الأولى وهي: أن يكون النص القانوني المنتقد عبارة عن قانون أو من له قوة القانون، يخرق أحد بنود الدستور سواء تعلقت بالحقوق والحربات أو بغير ذلك: أن يثار الدفع في وقت محدد من المراءات وأن يرتبط بتشريع يتوقف عليه مآل النزاع؛ أن لا يعتري أيُّ عيب شكلي إجراءات الجلسة التي تقرر فها إرسال أو إحالة لمفع (سماع جميع الأطراف مثلا)، وأخيراً الطابع الجدى للدفع.

وإذا اجتاز الدفع هذه المرحلة، يعرض للفحص في المرحلة الثانية في إطار جلسة تعقدها المحكمة الدستورية يُمثَّل خلالها جميع ألمراف يبلغ الدفع إلى غرفتي البرلمان والنائب العام الوطني، والحكومة وعند الاقتضاء إلى المقاطعة المستقلة وحكومها وبرلمانها. وإذا أعلنت المحكمة الدستورية أن النصّ المنتقد غير دستوري يزول من المنظومة التشريعية ويمتد ذلك، عند الاقتضاء، إلى بنود

س القانون لوجود حالة ارتباط، ولو كان عديم العلاقة بالنزاع المطروح.

¹- Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

المحور الرابع تأثير الدفع بعدم دستورية القوانين على سير المحاكمة

Axe IV Conséquences de l'exception d'inconstitutionnalité sur l'instance judiciaire

آثار الدفع بعدم الدستورية

مسعود شهوب،أستاذ في القانون بجامعة قسنطينة ومحامى

ملخص

يحلل صاحب البحث آثار الدفع بعدم دستورية القوانين على مسار كل من الدعوى الأصلية ونظام رقابة المجلس الدستوري وظيفته. ويرمى بذلك إلى الوقوف على مدى فعلية هذا الإجراء في تمكين المتقاضي من المشاركة في الرقابة الدستورية وبالتالى في تلهير القانون من الأحكام المخالفة للدستور المنتهكة لحقوقه و حرباته المكفولة دستوريا.

وقد اعتمد صاحب المقال في ذلك على منهجية تحليل النص الدستوري والقانون العضوي مع الاستدلال بالقانون المقارن بما سمح له من تقديم تحليل أعمق لأحكام التشريع الجزائري.

وحرص، فيما يتعلق بتأثير الدفع على الدعوى القضائية، على تبيان كيف أن الأحكام المكرسة تسمح بالمعالجة السريعة للدفع قصد نفادي استعماله كوسيلة للمماطلة. كما عمل على تبيان كيف تساهم آليات أخرى لتحقيق نفس الهدف: المصفاة المزدوجة المشكلة من الموضوع وقاضي المحاكم العليا وكذا شروط قبول الدفع الثلاثة.

كما حرص، فيما يخص أثار الدفع على طبيعة نظام الرقابة الدستورية وعلى دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحربات، على إبراز مبادئ التقاضي التي تنطبق على المجلس الدستوري وهي: احترام مبدأ الوجاهية، الاستعانة بمحام، تسبيب القرار وتبليغه، للخلص إلى أن المجلس الدستوري أصبح يتمتع باختصاص قضائي دستوري، محصورا في مجال الحقوق والحربات، خلافا لبعض لنشربعات التي لم تربطه بذلك.

Abstract 1

L'auteur analyse les effets de l'exception d'inconstitutionnalité sur le cours de l'instance judiciaire et sur la fonction et le régime de contrôle du Conseil Constitutionnel, avec pour objectif de vérifier dans quelle mesure cette procédure permet au justiciable de participer effectivement au contrôle de constitutionnalité et ainsi à la purge de la législation des dispositions anticonstitutionnelles portant atteinte à ses droits et libertés.

Pour ce, l'auteur adopte une démarche d'analyse du texte constitutionnel et de la loi organique à la lumière du droit comparé, ce qui lui permettra d'apporter de meilleurs éclairages pour la compréhension de la législation algérienne.

Il s'est attelé, concernant les effets de l'exception sur l'instance judiciaire en cours, à démontre comment les dispositions légales consacrées permettent d'y raccourcir les délais de traitement de l'exception, afin d'empêcher son usage comme manœuvre dilatoire. Il a œuvré également à démontre comment d'autres mécanismes concourent à cet objectif: le double filtre que constitue les juges de fond et les juges des juridictions suprêmes, ainsi que les trois conditions de recevabilité de l'exception.

Concernant les effets de l'exception d'inconstitutionnalité sur la nature du contrôle constitutionnel et sur le rôle de protecteur des droits et libertés, l'auteur met en exergue les principes directeurs du procès qui s'appliquent au Conseil Constitutionnel: respect du contradictoire, l'assistance par un avocat, la motivation et la notification de la décision. Il conclut pour dire que le Conseil Constitutionnel jouit de prérogatives de juridiction Constitutionnelle, mais exclusivement en matière de droits et libertés, contrairement à d'autres législations qui les ont étendues à d'autres domaines.

Les effets des questions préjudicielles sur le litige pendant devant le juge a quo

Pierre NIHOUL Juge à la Cour Constitutionnelle de Belgique, Professeur à la Faculté de Droit UCL

Abstract

Le présent article traite des effets de l'exception d'inconstitutionnalité (la question préjudicielle) sur le litige pendant devant les juges de fond et de cassation dans le droit belge. L'intérêt de l'analyse réside, d'une part, dans le fait qu'elle aborde les questions pratiques et les problématiques découlant de l'arrêt de la Cour Constitutionnelle. Celui-ci peut consister en l'annulation du texte critiqué ou le confirmation de sa constitutionalité, en faisant jouer ou non la règle de réserve d'interprétation; d'autre part, il montre comment le juge de fond ou de cassation se conforme à la décision de la Cour Constitutionnelle. Tout ceci démontre les spécificités de l'exception d'inconstitutionnalité dans le système belge, comparé au droit algérien ou aux autres systèmes qui lui sont proches.

C'est ainsi que l'auteur fait état des techniques en usage à la Cour Constitutionnelle pour sauver le texte de l'inconstitutionnalité, en faisant recours à des méthodes garantissant l'interprétation positive. Il a également opéré la distinction entre l'inconstitutionnalité pour lacune dite extrinsèque et celle relative aux lacunes intrinsèques en présentant des cas concrets. Concernant les spécificités du droit belge, il distingue le contentieux de l'annulation du contentieux préjudiciel de constitutionalité, notamment en ce qui concerne les effets divergents de la décision de la Cour Constitutionnelle, selon ces deux situations.

L'auteur a veillé à analyser la portée de cette décision à l'égard du juge ayant accepté de soulever la question préjudicielle, à l'égard des juges ayant à traiter de contentieux posant des problèmes similaires, des administrations, montrant ainsi, encore une fois, la spécificité du système belge notamment en matière de l'exécution de la décision ou de ses effets dans le temps.

ملخص

يتناول هذا المقال آثار الدفع بعدم الدستورية (المسألة الفرعية) على الخصومة القضائية المطروحة أمام قاضي الموضوع أو قاضي النقض، في النظام القانوني البلجيكي. وتكمن أهمية هذا المقال في كونه من جهة يحلل المسائل العملية والإشكالات المطروحة الناتجة عن قرار المحكمة الدستورية، سواء أمرت بإلغاء الفانون المنتقد أو قررت دستوريته، بتحفظ تفسيري أو بدونه: ومن جهة أخرى يبين كيفية تعامل قاضي الموضوع أو قاضي النقض مع ما أمر به القرار. ويتجلى من كل ذلك مدى خصوصية الدفع بعدم الدستورية في النظام البلجيكي مقارنة بالنظام الجزائري أو الأنظمة المشابهة.

وبناء عليه، يسعى صاحب المقال إلى شرح تقنيات المحكمة الدستورية لإنقاذ النص القانوني المنتقد من عدم الدستورية، عن طريق إعتماده على طرق لإختيار التفسير الملائم لهذا الغرض، وقام كذلك بالتمييز بين حالات عدم الدستورية لعيوب أجنبية عن النص المنتقد أو لصيقه به مع تقديم أمثلة عملية عن ذلك. وفي جانب خصوصية النظام البلجيكي يميز صاحب المقال بين المنازعات الرامية مباشرة إلى إلغاء القانون خارج أيه منازعة في المؤضوع وبين تلك القائمة بمناسبة قضية مطروحة على قضاة الموضوع أو النقض، مستخلصا أثار قرار المحكمة الدستورية حسب الحالات.

وقد سهر في هذا المقال على تحليل آثار هذا القرار سواء في مواجهة القضاة الذين قبلوا إحالة الدفع بعدم الدستورية، أو في مواجهة غيرهم من القضاة في منازعات مشابهة أو في مواجهة الإدارات، بما يبين مرة أخرى خصوصية النظام البلجيكي لا سيما في مجال تنفيذ القرار وآثاره من حيث الزمان.

¹- Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

Conséquences de l'exception d'inconstitutionnalité sur le fonctionnement de la justice

André CABANIS, professeur émérite de l'Université Toulouse1 Capitole,(France)

Abstract 1

L'introduction de l'exception d'inconstitutionnalité pose la question de ses effets sur la fonctionnement de la justice. Le présent article se charge de les déterminer en se basant sur l'expérience française comparée au droit algérien. L'analyse proposée s'appuie sur la législation, la doctrine et la jurisprudence.

L'auteur met en exergue les craintes ayant accompagné son introduction dans le droit français en 2008. En effet, il peut en être fait usage pour des raisons idéologiques ou comme manœuvre dilatoire; également, l'annulation d'une loi peut entraîner des demandes en cascade tendant à l'annulation des autres dispositions de la même loi. L'auteur présente des statistiques sur le recours à la OPC pour conclure qu'elle est arrivée en 2017 à une sorte d'équilibre.

Il développe également les effets de l'exception d'inconstitutionnalité sur la protection des droits et libertés. Il souligne la difficulté liée à la détermination de la notion de droits et libertés dans le droit français qui, contrairement au droit algérien, n'en détermine pas les composantes en détail dans la constitution. Dans ce contexte il a abordé, exemples à l'appui, les effets de la modulation dans le temps sur les droits et libertés.

Sur un autre plan, l'article traite des effets sur l'évolution de la justice constitutionnelle, en avançant en quoi la doctrine voit la QPC comme un progrès de l'Etat de droit ou que certains émettent des réserves concernant ses avantages. Il conclut pour proposer les conditions que le Conseil Constitutionnel doit satisfaire pour qu'il puisse être considéré comme une véritable juridiction.

ملخص

يستدعي إدخال الدفع بعدم دستورية القوانين التساؤل حول آثاره على سير العدالة. يهدف هذا المقال إلى تحديد هذه الآثار إنطلاقا من التجربة الفرنسية، مع المقارنة من حين لآخر بالتشريع الجزائري، وقام بحصرها وتحليلها مستندا إلى النصوص التشريعية والفقه والإجهاد القضائي.

وقد قام بتبيان المخاوف الأولى التي رافقت إدخال هذا النظام في التشريع الفرنسي سنة 2008. فمن هذه المخاوف استعمال طريقة الدفع بعدم الدستورية لأسباب إيديولوجية أو قصد المماطلة وتأخير تاريخ صدور الحكم. ويتعلق التخوف الثالث بوجود إحتمال تسبب إلغاء بعض أحكام قانون معين في تقديم طلبات أخرى موجهة ضد أحكام أخرى من نفس القانون ويختم هذا الموضوع بتقديم إحصائيات حول عدد قضايا الدفع بعدم الدستورية المرسلة إلى محكمة النقض ومجلس الدولة والمحالة على المجلس الدستوري، ليستخلص منها الوصول إلى حالة التوازن في عدد الطلبات سنة 2017.

وفي جانب ثان سعى صاحب المقال إلى تحديد آثار الدفع بعدم الدستورية على حماية الحقوق والحربات ابتداء من التعرض لمفهوم الحكم التشريعي و مفهوم الحقوق والحربات. وقد أبرز صعوبة تحديد المفهوم الثاني في النظام الفرنسي بسبب عدم ذكر مكونات الحقوق والحربات بالتفصيل في الدستور الجزائري. كما تعرض، على ضوء أمثلة، لتأجيل تاريخ سربان مفعول قرار المجلس الدستوري وأثاره على الحقوق والحربات.

وفى جانب ثالث، أكد صاحب المقال على أن للدفع بعدم الدستورية أثار على تطور القضاء الدستورى، مستشهدا في ذلك بأقوال الفقهاء من الذين يعتبرونه دعما لدولة الحق والقانون رغم تحفظ البعض الآخر على ذلك. وبختم بالتعرض لمستلزمات إرتقاء المجلس الدستوري لمصف الجهة القضائية.

¹⁻ Abstract de la rédaction de la Revue algérienne Droit et Justice.

SOMMAIRE

Editorial
Axe I- Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par les juridictions de fond 11
 L'exception d'inconstitutionnalité devant le juge de fond (en arabe), Abdelkrim DAALACHE, Président de la Cour de Constantine
Marie-Aimée PEYRON, Bâtonnier de l'Ordre des Avocats de Paris
Axe II - Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par les juridictions suprêmes 61
 Procédure applicable devant la Cour Suprême et le Conseil d'Etat en matière d'exception d'inconstitutionnalité (en arabe), Mohammadi ROUABHI, président de chambre au Conseil d'Etat
 Procédure applicable devant la Cour Suprême et le Conseil d'Etat en matière d'exception d'inconstitutionnalité (en français), Mohammadi ROUABHI, président de chambre au Conseil d'Etat
 Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par la Cour de Cassation du Gabon (en français), Nguema- GERMAIN, Président de Chambre à la Cour de Cassation (Gabon)91
 Le traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par les juridictions suprêmes (en français),
Idrissa SOW, Magistrat, Docteur en droit public, Conseiller référendaire à la Cour Suprême du Sénégal

Axe III - Traitement de l'exception d'inconstitutionnalité par le Conseil Constitutionnel 107

Le procès constitutionnel: procédure de l'exception d'inconstitutionnalité devant le Conseil Constitutionnel (en arabe), Mohamed DIF, Secrétaire général du Conseil Constitutionnel	
 La question d'inconstitutionnalité devant le tribunal constitutionnel d'Espagne (en espagnol), Miguel Hernández SERNA, Membre du Tribunal Constitutionnel d'Espagne123 	
Axe IV- Conséquences de l'exception d'inconstitutionnalité sur l'instance judiciaire 139	
 Les effets de l'exception d'inconstitutionnalité (en arabe), Messaoud CHIHOUB, Professeur de droit à l'Université de Constantine avocat. 	20
 Les effets des questions préjudicielles sur le litige pendant devant le juge a quo (en français), Pierre NIHOUL, Juge à la Cour Constitutionnelle de Belgique, Professeur à la Faculte de Droit UCL 	ś
 Conséquences de l'exception d'inconstitutionnalité sur le fonctionnement de la justice (en français),)
André CABANIS, professeur émérite de l'Université Toulouse1 Capitole (France)	



Revue algérienne **Droit et Justice**

Numéro spécial

L'exception d'inconstitutionnalité des lois

L'exception d'inconstitutionnalité des lois

en droit algérien et en droit comparé

ISSN::2437-835

